

Distr.: General
25 August 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 51 من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقررة: رفيعة عريف (النرويج)

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم من الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وصفا للأنشطة التي اضطلع بها الفريق في عام 2020 ويقدم بيانا مفصلا عن الحالة المالية الراهنة للوكالة. وقد اعتمد الفريق العامل هذا التقرير في جلسته المعقودة في 24 آب/أغسطس⁽¹⁾. وعلى غرار تقارير الفريق السابقة، ينتهي هذا التقرير بملاحظات ختامية موجهة إلى جميع الدول الأعضاء.

(1) نأت الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها عن هذا التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

180920 140920 20-11081 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - أنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة 302 (د-4)، وقامت الجمعية مؤخرا بتجديد ولايتها في قرارها 83/74 حتى 30 حزيران/يونيه 2023، وأكدت في ذلك القرار ضرورة استمرار عمل الأونروا ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
- 2 - وأنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بموجب قرارها 2656 (د-25) ليتولى دراسة جميع جوانب تمويل الوكالة.
- 3 - ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا وترينيداد وتوباغو وغانا وفرنسا ولبنان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ويرأس الفريق حاليا الممثل الدائم لتركيا، فريدون ه. سينيرلي أوغلو.
- 4 - وقد نظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وفي جميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل (الوثيقة A/74/337 في عام 2019)، واتخذت قرارات تتعلق بالأونروا والفريق العامل، أحاطت فيها علماً مع التقدير بالجهود التي يبذلها الفريق العامل (وأحدثها القرار 85/74).

ثانيا - معلومات أساسية

- 5 - عهد المجتمع الدولي إلى الوكالة بمسؤولية تقديم الخدمات الأساسية والحماية والمساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين في منطقة عمليات الوكالة، أي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وطوال تاريخها، وفي سياق المحنة المتواصلة التي يعيشها أكثر من 5,6 ملايين لاجئ فلسطيني، واجهت الأونروا حالات من العجز المالي المزمن الذي يحبط قدرة الوكالة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بتوفير المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين تنفيذا كاملا.
- 6 - ولا بد من تناول المشاكل الإنسانية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون اليوم باعتبارها مسؤولية دولية مشتركة إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- 7 - ومنذ أن بدأت الأونروا عملياتها في عام 1950، ما برحت تقدم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، بتيسير ودعم من الحكومات المضيفة والجهات المانحة. وفي الوقت الراهن، يقدم موظفوها الذين يقارب عددهم 30 000 موظف خدمات حيوية في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية البشرية إلى اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة. وتؤدي الوكالة دورا هاما بالمساهمة في الاستقرار الإقليمي وببذل الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والتخفيف من حدة التطرف في منطقة الشرق الأوسط. وتعمل الوكالة على صون حقوق اللاجئين الفلسطينيين والنهوض بها بموجب القانون الدولي.
- 8 - ويظل اللاجئون الفلسطينيون من بين أكثر الفئات عرضة للأذى في مجتمعاتهم، إذ يعانون من الفقر وارتفاع معدلات البطالة (لا سيما بين الشباب والنساء)، ومن مختلف أشكال التمييز والتهميش والقيود التي تحد من قدرتهم على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

9 - وعلى الرغم من حالات العجز المالي المتكررة، ظلت الأونروا تتخذ تدابير لزيادة كفاءتها مع الحفاظ على جودة الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين. وتؤكد الإصلاحات التي تقوم بها الوكالة لتحقيق ذلك التزامها بالشفافية والمساءلة، بما يتفق مع مبادئ الصفقة الكبرى بشأن تمويل المساعدة الإنسانية التي أُعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في إسطنبول في أيار/مايو 2016.

ثالثاً - منطقة عمليات الوكالة

10 - في عام 2019، واصلت الأونروا تقديم المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية البشرية والحماية إلى اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها من خلال التزام جماعي من جانب الوكالة والجهات المانحة والبلدان المضيفة للاجئين. وقدمت الأونروا أكثر من 8,7 ملايين من استشارات الرعاية الصحية الأولية، والتعليم لفائدة 532 857 طفلاً (السنة الدراسية 2018-2019)، والمساعدة بشبكة الأمان الاجتماعي (التي تشمل النقود والغذاء) لأكثر من 254 000 فرد، والتتقيف والتدريب التقني والمهني لفائدة 7 557 من الشباب (السنة الدراسية 2018-2019)، وقروض التمويل الأصغر لفائدة 35 576 شخصاً، منهم 138 13 من اللاجئين الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت 3 108 أسر من المساعدة على إصلاح أماكن الإيواء أو بنائها، ووفقاً لمعايير الأونروا في مجال الحماية والسلامة، قامت الوكالة إما ببناء أو تحسين أو إعادة بناء 12 مركزاً صحياً و 101 مدرسة. وامتدت المساعدة بالحماية لتشمل جميع الميادين التي تغطيها عمليات الوكالة، مع التركيز بشكل ملحوظ على الدعوة وعلى المضي في تزويد موظفي الأونروا بالأدوات اللازمة لتوفير الحماية الفعالة للاجئين الفلسطينيين.

11 - وفي قطاع غزة، تدهورت الظروف المعيشية لنحو 1,4 مليون من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، متأثرة بالنزاعات المتكررة ودوامه التدهور الاقتصادي التي شهدتها القطاع منذ عام 2000. وقد كان لقيام إسرائيل بإغلاق غزة، الذي يدخل الآن سنته الرابعة عشرة، أثر مدمر على الاقتصاد والهياكل الأساسية، مما أدى إلى تقادم أوجه ضعف السكان اللاجئين، إذ أدى إلى زيادة احتياجاتهم وأسهم في شدة اعتماد السكان على المساعدة الدولية. ومن المتوقع أن تواصل الوكالة تقديم المساعدة الغذائية الطارئة إلى ما يقرب من مليون لاجئ فلسطيني في عام 2020، أي أكثر من نصف مجموع سكان غزة. ويساور الفريق العامل القلق إزاء زيادة التكاليف المالية من جراء عمليات الإغلاق والإجراءات الأمنية الإسرائيلية المتعلقة بالوصول إلى جميع واردات الوكالة إلى غزة ورصدها. ويشدد الفريق العامل على ضرورة إحراز تقدم في معالجة الحالة الاقتصادية والإنسانية العامة في غزة، ويؤكد أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن 1850 (2008) و 1860 (2009).

12 - وبالمثل، لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يفرض القيود على حياة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يزيد عددهم حالياً على 850 000 شخص مسجلين ضمن منطقة عمليات الوكالة في الضفة الغربية. وقد سبب هدم منازل الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم وسبل كسب عيشهم والتخطيط لتوسيع المستوطنات، الذي يشمل مناطق في القدس الشرقية، قلقاً بالغاً لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وأدت القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل إلى إضعاف اقتصاد الضفة الغربية. وبلغ مجموع ضريبة القيمة المضافة المستحقة للوكالة على وزارة مالية السلطة الفلسطينية لقاء الخدمات والسلع التي تم شراؤها للضفة الغربية وغزة 100,8 مليون دولار (بيانات مالية غير مراجعة حتى 28 حزيران/يونيه 2020)، أي أعلى بقليل من المبلغ المستحق على السلطة الفلسطينية في السنة السابقة (100,6 مليون دولار).

13 - وفي الجمهورية العربية السورية، لا يزال النزاع يحدث تأثيراً شديداً على اللاجئين الفلسطينيين. ففي كانون الثاني/يناير 2020، أشارت التقديرات إلى أن نحو ثلثي اللاجئين الفلسطينيين الباقين في البلد والمقدر عددهم بنحو 438 000 قد نزحوا مرة واحدة على الأقل، وقرّر نحو 45 000 منهم من الجمهورية العربية السورية إلى الأردن ولبنان. وإجمالاً، يعول 95 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية على الأونروا للحصول على المساعدة.

14 - وتظهر بيانات الوكالة أن أكثر من 475 000 لاجئ فلسطيني مسجلون حالياً في لبنان، وهو عدد لا يشمل القادمين من الجمهورية العربية السورية. ولا يزال اللاجئون هناك يُمنعون من مزاوله 39 مهنة ويواجهون عدداً من القيود الأخرى، مثل حظر تملك العقارات. وأدى تدفق اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية إلى تفاقم اعتماد مجتمع اللاجئين على المساعدات، وهو الذي كان يعاني أصلاً من استسراء الفقر. ونظراً لهذه الظروف، تُعتبر الخدمات التي تقدمها الوكالة بمثابة شريان حياة للاجئين. ويستضيف لبنان عدداً كبيراً من تجمعات اللاجئين الضخمة، مما يفرض عبئاً ثقيلًا على الموارد الحكومية والبنى التحتية والتماسك الاجتماعي.

15 - وفي الأردن، الذي يستضيف أكثر من 2,2 مليون لاجئ فلسطيني ضمن حدوده، تُعتبر مستويات المعيشة مواتية نسبياً، وإن كان الكثيرون منهم لا يزالون يواجهون المشقات ويعانون الفقر المتزايد. ويؤدي ارتفاع عدد اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية، بمن فيهم بعض اللاجئين الفلسطينيين القادمين من ذلك البلد، إلى خلق صعوبات لكل من الحكومة المضيفة وملتسي المساعدة.

رابعاً - هيكل الوكالة

16 - تشمل الميزانية البرنامجية للوكالة عملياتها الأساسية، وهذه الميزانية تمول برنامج عملها المقرر منذ أمد طويل، لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الغوثية والاجتماعية. والميزانية البرنامجية هي أساس جميع أنشطة الوكالة وبرامجها.

17 - وللوكالة إطار متكامل واحد للميزانية: ميزانيتها البرنامجية الممولة في معظمها عن طريق تبرعات غير مخصصة طوعية تقدمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجهات مانحة أخرى؛ وأموال المشاريع المخصصة لأنشطة محددة زمنياً تُعتمد لها موارد بنسبة 100 في المائة من التبرعات المخصصة؛ ومصادر التمويل غير الأساسي المتأتية من النداءات الطارئة، التي تمكن من جمع أموال مخصصة وغير مخصصة عن طريق تبرعات طوعية تماماً.

18 - ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000، قدمت الأونروا مساعدات في حالات الطوارئ إلى اللاجئين الفلسطينيين من سكان قطاع غزة والضفة الغربية عن طريق النداء الطارئ بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنذ حزيران/يونيه 2012، قدمت الأونروا المساعدة الطارئة في الجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن عن طريق النداء الطارئ بشأن أزمة سوريا الإقليمية كجزء من خطة الإغاثة الإنسانية لسوريا.

19 - وتشكل المشاريع جزءاً لا يتجزأ من عمل الأونروا. وهي تهدف إلى تلبية احتياجات المساعدة التقنية والبنى التحتية اللازمة لعمليات الأونروا عموماً. وتشمل تلك المشاريع جميع الاحتياجات التمويلية غير المدرجة في الميزانية البرنامجية والنداءات الطارئة.

خامسا - الوضع المالي للوكالة

20 - في عام 2019، انخفض مبلغ التبرعات بمقدار 215 مليون دولار مقارنة بعام 2018. ومع ذلك، تمكنت الأونروا في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2019 من الإبلاغ عن استلامها الحد الأدنى من الاحتياجات البالغ 167 مليون دولار. ومع ذلك، بقي مستحقاً على الوكالة مدفوعات مؤجلة إلى البائعين قدرها 25 مليون دولار وقرضاً من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بمبلغ 30 مليون دولار، حيث تعين ترحيل كليهما إلى عام 2020. وهكذا، استُهل العام بعجز قدره 55 مليون دولار، في حين تم تدارك مبالغ أخرى من العجز بفرض تدابير الضوابط المالية الداخلية وخفض الإنفاق على الخدمات في عام 2019.

21 - وفي عام 2020، تواجه الأونروا وضعاً مالياً أكثر صعوبة من ذي قبل. وتبلغ الميزانية البرنامجية لعام 2020 اللازمة لإنجاز البرامج العادية للوكالة 806 ملايين دولار. ويلزم مبلغ إضافي قدره 425 مليون دولار لتقديم المساعدة الطارئة إلى أكثر من 1,5 مليون لاجئ فلسطيني تضرروا من الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية. وفي 12 آب/أغسطس، كانت الميزانية البرنامجية ممولة بنسبة 53 في المائة، وكان النداء الطارئ بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة ممولاً بنسبة 50 في المائة، وتسنى تمويل النداء الطارئ بشأن أزمة سوريا الإقليمية بنسبة 39 في المائة.

22 - وقد تعين اعتماد ضوابط مالية تقييدية نتيجة العجز البالغ 55 مليون دولار المسجل في نهاية عام 2019، والذي أدى إلى ترحيل المدفوعات المؤجلة للبائعين ودفعات القرض غير المسددة، بالاقتران مع تزايد أجواء عدم الاستقرار السياسي والمالي على الصعيد العالمي. وابتداءً من كانون الثاني/يناير 2020، خصصت الوكالة 90 في المائة فقط من ميزانيتها الإجمالية المتفق عليها لهذا العام. وقد كان من الصعب للغاية التقييد بهذه المخصصات نظراً لما تتحمله الوكالة من تكاليف ثابتة في معظمها: إذ تخصص نسبة 81 في المائة من الميزانية البرنامجية لصرف مرتبات موظفي الأونروا، بمن فيهم المدرسون والأطباء وغيرهم من مقدمي الخدمات المباشرة.

23 - وتفاقمت الصعوبات المالية التي كانت الوكالة تواجهها أصلاً في بداية عام 2020 بسبب التحديات الجديدة التي يطرحها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتواجه الوكالة تحدياً جسيماً في إيجاد الموارد المالية الكافية في مرحلة تشهد تراجعاً اقتصادياً كبيراً على الصعيد العالمي خلف أثره في جميع المجتمعات المحلية والبلدان والمناطق، بما في ذلك الجهات المانحة الرئيسية للأونروا. واللاجئون الفلسطينيون، المتضررون أصلاً من نزوح دام 70 عاماً وتكرر عدة مرات في العديد من الحالات، هم من الفئات الأشد ضعفاً في المنطقة. ومن المرجح أن يكون انتشار الفقر قد ازداد أكثر من ذي قبل، الأمر الذي يزيد من عبء خدمات التي تقدمها الأونروا. ويلوح في الأفق خطر وقوع حالة طوارئ صحية كبرى في حال تفشي المرض على نطاق واسع في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. وقد عملت الأونروا بدأب مع شركائها، بما في ذلك السلطات المضيفة، لتلافي حدوث حالة طوارئ من هذا القبيل، وذلك من خلال توفير الخدمات بطرق مبتكرة، تشمل وضع نهج بديلة للتعليم، وإيصال الأغذية إلى المنازل، وممارسة التطبيب عن بُعد، فضلاً عن أنشطة التوعية والوقاية الفعالة التي تنفذ بالتنسيق مع السلطات المضيفة. وقد كانت خطة الوكالة بشأن التأهب والاستجابة الاستراتيجية لمواجهة كوفيد-19 التي صدرت في آذار/مارس 2020 تهدف إلى تعزيز التدابير الوقائية الرامية إلى الحد من مخاطر انتقال كوفيد-19 في مكاتب الوكالة ومؤسساتها وتمكينها من اتخاذ التدابير اللازمة بفعالية وفي الوقت المناسب. وإجمالاً، زادت التكاليف التشغيلية للوكالة زيادة كبيرة بسبب كوفيد-19. وبالإضافة إلى الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين نتيجة لهذا الوضع، فإن النهج

المبتكرة المعتمدة للحفاظ على استمرارية الخدمات، مع تقليل مخاطر انتقال العدوى إلى أدنى حد، يترتب عليها أثر في التكاليف. وفي آذار/مارس 2020، أطلقت الوكالة نداءً عاجلاً بشأن كوفيد-19 لجمع مبلغ إضافي قدره 14,1 مليون دولار لتغطية الاحتياجات الفورية في مجالات الصحة والاستشفاء والصرف الصحي وخدمات التعليم الطارئة. وكان الدعم المقدم من المانحين قوياً، وتسنى تمويل تلك الاحتياجات الفورية بالكامل. وفي أيار/مايو، قامت الأونروا بتنقيح مبلغ نداءها العاجل وزادته إلى 93,4 مليون دولار، لتغطية أهداف يتوخى تحقيقها في المدى الأبعد، بما في ذلك الدعم الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز أنشطة الحماية حتى نهاية تموز/يوليه. وفي 12 آب/أغسطس، كان مبلغ النداء المحدث ممولاً بنسبة 63 في المائة. وقد استُرشد في تحديد الاحتياجات المبيّنة في النداء بالنداءات الإنسانية المشتركة بين الوكالات الموجهة على المستوى الميداني بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية.

24 - وتواصل الأونروا التأكيد على أهمية العمل الجماعي الدولي بوصفه الإطار الأنسب للتغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها. وفي 22 نيسان/أبريل 2020، اشترك وزيراً خارجية الأردن والسويد في عقد حوار استراتيجي على شبكة الإنترنت. وكنتيجة متفق عليها للحوار الاستراتيجي، عُقد في 23 حزيران/يونيه مؤتمر وزاري استثنائي افتراضي لإعلان التبرعات تحت عنوان "أونروا قوية في عالم مليء بالتحديات - حشد العمل الجماعي". وخلال الحوار الاستراتيجي، أشار المفوض العام إلى الدعم الساحق الذي أبدته الجمعية العامة لتمديد ولاية الوكالة في كانون الأول/ديسمبر 2019، وناشد الدول الأعضاء ترجمة هذا الدعم إلى موارد تصاهيه من خلال إبرام ميثاق مع الأونروا. وسيهدف هذا الميثاق إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بالتبرعات وزيادة مبالغها. وطلب إلى المشاركين في المؤتمر سد الفجوة الحرجة في الموارد لعام 2020 والالتزام بتمويل متعدد السنوات حتى نهاية عام 2022، وهو الموعد الذي ستتخذ فيه الجمعية العامة إجراء بشأن ولاية الوكالة.

25 - وخلال مؤتمر إعلان التبرعات الافتراضي، تعهد شركاء الوكالة بتقديم 130 مليون دولار. وكان الهدف من المؤتمر أيضاً زيادة تقاسم المسؤولية داخل مجتمع المانحين الدوليين وفيما بين الجهات المانحة الناشئة، وعددها 34 جهة مانحة، التي حضرت الاجتماع وتعهدت بتقديم 6 ملايين دولار إضافية.

26 - واستجابة لتقرير الأمين العام الصادر في 30 آذار/مارس 2017 (A/71/849)، الذي قدم فيه توصيات تهدف إلى ضمان تمويل الوكالة تمويلاً كافياً مستداماً يمكن التنبؤ به، ما فتئت الوكالة تسعى إلى استكشاف سبل أخرى لتأمين مصادر مبتكرة وجديدة ومستدامة للتمويل.

27 - وأنشأ أعضاء منظمة التعاون الإسلامي صندوق وقف للتنمية، أو صندوقاً للهبات، لفائدة الأونروا، يديره البنك الإسلامي للتنمية. ويهدف الصندوق إلى إيجاد مصدر مستدام للتبرعات في الميزانية العادية للوكالة في شكل أرباح تدرها حافظة استثمارية. وقد التزمت تركيا منذئذ بتقديم مليون دولار للصندوق. واستثمرت الأونروا في جمع الأموال بالوسائل الإلكترونية، باعتبارها أداة للدعوة وجمع الأموال، سعياً لتنويع الطرائق المتبعة في حشد الموارد. وأدى استثمار الأونروا في المنصات الرقمية في النصف الثاني من عام 2019، بما في ذلك من خلال تحسين تصميم المواقع الإلكترونية والدعم الفني، إلى زيادة التمويل الرقمي بنسبة 41 في المائة في الفترة ما بين 31 أيار/مايو 2019 و 31 أيار/مايو 2020. وحتى الآن، أمنت الأونروا أو هي بصدد توقيع اتفاقات تزيد قيمتها على مليون دولار من أربع شركات ومؤسسات خاصة في منطقة الخليج.

الجدول الزمني للعجز في عام 2019

التاريخ	الحدث	العجز (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
1 كانون الثاني/يناير		211
30 حزيران/يونيه	الإعلان عن تبرعات قدرها 60 مليون دولار في المؤتمر السنوي لإعلان التبرعات المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه 2019	151
31 آب/أغسطس	الإعلان في آب/أغسطس 2019 عن تبرعات إضافية قدرها 31 مليون دولار	120
30 أيلول/سبتمبر	الإعلان عن تبرعات إضافية قدرها 31 مليون دولار في الاجتماع الوزاري المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2019	89
31 كانون الأول/ديسمبر	الالتزامات والقروض غير المسددة المرحلة إلى عام 2020	55

سادسا - استنتاجات وتوصيات

- 28 - يود الفريق العامل أن يشكر جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة والبلدان المضيفة التي ما برحت تدعم عمل الأونروا منذ إنشائها، والتي أسهمت في رفاه اللاجئين الفلسطينيين وتحقيق التنمية لهم وحمايتهم.
- 29 - ويعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء الفجوة الكبيرة في تمويل الوكالة التي تؤثر على ميزانيتها البرنامجية في عام 2020 ويؤكد مرة أخرى، ودون الإخلال بقرار الجمعية العامة 302 (د-4) والقرارات اللاحقة التي تجدد ولاية الأونروا، أن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا يتحملان المسؤولية في المقام الأول عن ضمان الاستمرار في تقديم خدمات الوكالة بمستوى مقبول؛ وتمكين الوكالة من الوفاء بولايتها، من الناحيتين الكمية والنوعية؛ وتوفير تمويل يتناسب مع متطلبات الوكالة اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان اللاجئين. ويساور الفريق العامل القلق إزاء ما قد يترتب على عدم توافر التمويل للأونروا من آثار تزعزع الاستقرار في المنطقة، في وقت يواجه فيه الشرق الأوسط بالفعل أزمات تتباين حدتها.
- 30 - ويرحب الفريق العامل بالإصلاحات المتواصلة والواسعة النطاق التي تجريها الوكالة، ولكنه يسلم بأن الإصلاحات الجارية في حد ذاتها لن تكون كافية لحل المشاكل المتعلقة بالعجز في ميزانية الوكالة، ويشجع الوكالة على بذل المزيد من الجهود لمواصلة مبادراتها الإصلاحية.
- 31 - ويثني الفريق العامل على المفوض العام وجميع موظفي الوكالة لما يبذلونه من جهود دؤوبة لكي تواصل الأونروا تقديم الخدمات العادية والطارئة في ظروف عمل بالغة الصعوبة.
- 32 - ويحث الفريق العامل بقوة جميع الحكومات على مراعاة الاعتبارات السالفة الذكر عند اتخاذ قراراتها بشأن مستوى تبرعاتها للأونروا لعام 2020.
- 33 - وتمشياً مع تقرير الأمين العام المؤرخ 30 آذار/مارس 2017 (A/71/849)، ومع مراعاة النقاط المذكورة أعلاه، فإن الفريق العامل:

(أ) يحث جميع الحكومات على زيادة تبرعاتها للوكالة وعلى الاستمرار في تقديم هذه التبرعات على مدى سنوات عدة حيثما أمكن ذلك، وعلى الإسهام في قنوات تمويل الوكالة الثلاث على النحو المبين في هذا التقرير، مع مراعاة الأهمية القصوى لتمويل ميزانيتها البرنامجية بالكامل أولاً وقبل كل شيء. ويشجع الفريق بشدة على الإسراع في صرف التبرعات المعلن عنها، بما في ذلك التعهدات التي قطعت

في المؤتمر الوزاري الافتراضي لإعلان التبرعات الذي عُقد في 23 حزيران/يونيه. وينبغي أن تواكب التبرعات المقدمة من الحكومات متطلبات الوكالة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين، مع مراعاة آثار التضخم وغير ذلك من العوامل التي ترفع تكاليف تقديم الخدمات. وينبغي أن تعكس التبرعات أيضاً تقاسم الأعباء على الصعيد الدولي بصورة مناسبة؛

(ب) يثني على الأونروا لما اتخذته من تدابير من أجل تعزيز كفاءتها، مع المحافظة على جودة الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين، ويشجعها على مواصلة تنفيذ تلك التدابير وبذل جهودها في هذا الصدد؛

(ج) يحيط علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ 30 آذار/مارس 2017 (A/71/849) وجميع القرارات المتعلقة بتمويل الأونروا، التي يراد بها معالجة أوجه العجز المتكررة في الميزانية ودعم العمل الحيوي الذي تضطلع به الوكالة بالقدر الكافي وبطريقة يمكن التنبؤ بها؛

(د) يحث جميع الحكومات على أن توفر تمويلاً غير مخصص متعدد السنوات، حيثما أمكن، وأن تقدم للوكالة تبرعات مستدامة يمكن التنبؤ بها وفقاً للتوصيات المقدمة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وأن تسدد تبرعاتها في مطلع العام كلما أمكن ذلك.

التبرعات (النقدية والعينية) التي تم التعهد بتقديمها لبرامج الوكالة في عام 2020، مرتبة
حسب قيمة التبرع، حتى 12 آب/أغسطس 2020

(المبلغ المعادل بدولارات الولايات المتحدة)

المجموع	الجهة المانحة
150 741 940	الاتحاد الأوروبي
120 170 623	ألمانيا
49 882 009	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
49 405 512	السويد
26 135 945	اليابان
25 459 420	سويسرا
22 720 226	فرنسا
20 650 067	النرويج
20 561 025	تركيا
15 618 945	الدانمرك
14 348 786	هولندا
12 801 881	إيطاليا
8 000 000	قطر
7 853 084	فنلندا
7 726 689	أيرلندا
7 569 196	إسبانيا (بما فيها الحكومات الإقليمية)
7 055 684	بلجيكا (بما فيها حكومة فلاندرز الإقليمية)
5 572 075	لكسمبرغ
5 043 298	النمسا
5 000 000	الهند
2 480 418	أستراليا
2 202 768	الأردن
2 118 151	دولة فلسطين
2 000 000	الاتحاد الروسي
2 000 000	المملكة العربية السعودية
1 088 534	كندا
1 000 000	الإمارات العربية المتحدة
864 611	جمهورية كوريا
595 300	نيوزيلندا

المجموع	الجهة المانحة
473 218	موناكو
432 637	عمان
315 039	آيسلندا
308 911	إستونيا
300 000	أذربيجان
252 921	بولندا
200 000	إندونيسيا
168 000	قبرص
135 248	لبنان
120 000	ماليزيا
114 712	بروني دار السلام
103 093	ليختنشتاين
100 000	كازاخستان
77 263	بلغاريا
75 000	البرازيل
70 000	تايلند
54 289	ليتوانيا
54 289	مالطة
54 289	سلوفينيا
50 000	بنغلاديش
50 000	فييت نام
47 310	الجمهورية العربية السورية
44 300	رومانيا
20 000	مصر
20 000	البرتغال
20 000	الكرسي الرسولي
16 797	سلوفاكيا
13 690	باكستان
600 357 195	المجموع

ملاحظة: في إطار الجهود الإضافية المبذولة لضمان الشفافية المالية، وعملاً بالتزام الوكالة بأحكام الصفقة الكبرى لعام 2016، تنشر الأونروا البيانات المالية في مواقع إلكترونية متاحة للعموم، تتماشى مع معايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتمويل في الموقع التالي: www.unrwa.org/donor_resource، وعلى البيانات المتعلقة بالتبرعات في الموقع التالي: www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends.

المرفق الثاني

التبرعات (النقدية والعينية) التي تم التعهد بتقديمها لبرامج الوكالة في عام 2019، مرتبة
حسب قيمة التبرع، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(المبلغ المعادل بدولارات الولايات المتحدة)

المجموع	الجهة المانحة
169 924 991	ألمانيا
131 742 673	الاتحاد الأوروبي
76 259 850	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
64 544 971	السويد
51 800 000	الإمارات العربية المتحدة
49 536 960	المملكة العربية السعودية
45 924 606	فرنسا
43 438 361	اليابان
41 720 520	قطر
29 539 249	النرويج
26 089 972	سويسرا
21 710 232	هولندا
18 618 549	كندا
15 238 757	إيطاليا
13 853 706	أستراليا
13 503 431	بلجيكا (بما فيها حكومة فلاندرز الإقليمية)
11 099 308	تركيا
10 822 103	الدانمرك
9 216 072	إسبانيا (بما فيها الحكومات الإقليمية)
8 545 293	أيرلندا
5 776 655	فنلندا
5 681 818	لكسمبرغ
5 197 035	الكويت (بما في ذلك بيت الزكاة في الكويت)
5 000 000	الهند
4 826 499	النمسا
4 618 877	دولة فلسطين
3 818 077	الأردن
2 000 000	الاتحاد الروسي
1 682 350	نيوزيلندا
1 255 583	بروني دار السلام
1 203 973	إندونيسيا

المجموع	الجهة المانحة
1 000 000	أفغانستان
1 000 000	الصين
786 260	جمهورية كوريا
750 000	المكسيك
717 764	عمان
527 924	الجمهورية العربية السورية
521 812	بولندا
362 906	آيسلندا
324 436	لبنان
318 440	إستونيا
250 000	باكستان
174 661	مالطة
130 747	تشيكيا
130 011	البرتغال
120 000	ماليزيا
114 000	قبرص
113 766	موناكو
97 943	ليختنشتاين
57 078	سلوفينيا
50 000	البحرين
50 000	بنغلاديش
50 000	كازاخستان
40 000	تايلند
40 000	الكرسي الرسولي
33 445	سلوفاكيا
33 370	ليتوانيا
27 849	رومانيا
22 321	اليونان
20 000	غيانا
20 000	الفلبين
12 500	شيلي
1 000	ملديف
902 088 707	المجموع

ملاحظة: في إطار الجهود الإضافية المبذولة لضمان الشفافية المالية، وعملاً بالالتزام الوكالة بأحكام الصفقة الكبرى لعام 2016، تنشر الأونروا البيانات المالية في مواقع إلكترونية متاحة للعموم، تتشابه مع معايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتمويل في الموقع التالي www.unrwa.org/donor_resource، وعلى البيانات المتعلقة بالتبرعات في الموقع التالي www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends.